«الخالدية الشبابية» تحتفل بمنح رئيس الوزراء الجائزة الأوروبية

أعلنت جمعية الخالدية الشبابية عزمها تنظيم فعالية شبابية خلال شهر أكتوبر القادم تزامنا مع منح صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الجائزة الأوروبية للشخصية العالمية في العلاقات الدولية.

وقال القيادي الشاب أحمد عبدالملك رئيس جمعية الخالدية الشبابية أن كل شباب البحرين رفعوا التبريكات إلى سمو رئيس الوزراء بمناسبة منحه هذه الجائزة مؤكداً ان هذا التكريم يعد بصمة جديدة من بصمات سموه العالمية، والتي تعتبر بشكل آخر تكريماً دولياً لجهود سموه المتميزة في كل المحاور وتأكيدا للدور العالمي الذي يحظى به.

وأوضح ان الفعالية هي تعبير من الشباب والمجتمع الشبابي البحريني عن السرور والغبطة، حيث يتقدم كل الشباب بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى سمو رئيس الوزراء لنيله الجائزة الأوروبية بدورتها للعام ٢٠١٣، وهو ليس التكريم الأول ولا الأخير في التاريخ المجيد لمسيرة عطاء مجد الوطن والتي شملت القاصي والداني.

كما أشاد رئيس جمعية الخالدية بمبادرة القياديين الشباب للتشرف بزيارة سموه خلال الأيام القليلة القادمة، وتبليغ سموه تهاني الشباب البحريني إلى «بوعلي» بهذه المناسبة الطيبة.

وزير حقوق الإنسان:

محكمة حقوق الإنسان مكسب للأمة العربية كلها جاءت برؤية ملكية ولمصلحة الشعوب

هنأ الدكتور صلاح بن علي عبدالرحمن وزير شؤون حقوق الإنسان صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بمناسبة موافقة مجلس الجامعة العربية المنعقد في جمهورية مصر العربية على طلب مملكة البحرين استضافة مقر المحكمة العربية لحقوق الانسان.

وقال الوزير إن موافقة المجتمعين في مجلس الجامعة العربية تمثل أحد أهم قرارات الاجتماع، وإن ذلك يعتبر مكسبا للعرب عموما وللبحرين تحديدا، وذلك لما تقدّمه المملكة من خلاصات التجارب الناجحة في الأمم المتقدمة بالمجال الحقوقي من أجل تطوير الآليات العربية في مجال حقوق الانسان، وبحيث تكون جميع الامور ذات الصلة بحقوق الانسان حاضرة على طاولة العمل والتنفيذ والإنجاز في الدول العربية، وأن هذه المحكمة ستكون خير بيت للوعي القانوني والحقوقي للأمة العربية على أرض مملكة البحرين.

وأضاف الوزير أن مبادرة جلالة الملك بإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان جاءت نتاج نظرة حكيمة بشأن استحداث آلية عربية في مجال حقوق الانسان وذلك بالاستفادة من الآليات الحقوقية المماثلة، سواء على مستوى البلدان أو القارات أو المنظمات الإقليمية.

وأكد الوزير أن الدعم العربي للمبادرة الملكية جاء لتعزيز قوة ومتانة هذه المبادرة التي جاءت من أجل أن تواكب تطلعات شعوب الأمة العربية وتلبي تطلعاتهم للإصلاح والتحديث والتطوير وتحقق التنمية المستدامة وتعزز ركائز دولة القانون والعدالة والتكافؤ والمساواة واحترام حقوق الإنسان وكرامته بما يتوافق والعقيدة الإسلامية والموارث العربية الأصيلة، وهي رؤية ملكية ثاقبة واستشرافية للواقع العربي وتحدياته والتحديات الماثلة والطموحات المرجوة للتحقيق في المستقبل القريب من أجل مصلحة شعوب الأمة العربية.

وقال الوزير إن المبادرة الملكية انطلقت من أجل تعزيز مبادئ حقوق الانسان في البلدان العربية، وأن هذه الدعوة جاءت لتؤكد الحضور القوي للرؤية الملكية لتعزيز ورعاية صون الحقوق الإنسانية المكفولة دستوريا، وأن جلالة الملك ومن خلال دعوته السامية يريد الانتقال بالدول العربية من مرحلة الاهتمام الفردي لكل دولة بالشؤون الحقوقية إلى مرحلة مؤسسة صون الحقوق الإنسانية من خلال إنشاء محكمة عربية لحقوق الانسان.

د. صلاح علي.

وذكر الوزير أن الرؤية الملكية حول إنشاء المحكمة تتبلور من خلال ايجاد آلية إقليمية تعنى بحقوق الإنسان في إطار جامعة الدول العربية أسوة بالآليات الإقليمية المماثلة كالمحكمة الأوروبية لحقوق الانسان والمحكمة الافريقية لحقوق الانسان وغيرهما، وكذلك تطوير وتعزيز دور جامعة الدول العربية في مجال حماية حقوق الإنسان.

وذكر الوزير أن الدعم العربي القوي للمبادرة الملكية بإنشاء المحكمة العربية ستسهم في إحداث نقلة نوعية في مجال حماية حقوق الإنسان على المستوى العربي، لافتا الوزير أن هذه المبادرة لقيت ترحيبا دوليا لما لها من دور في حماية حقوق الإنسان في العالم العربي، ومن بينها الإشادة بها في مجلس حقوق الإنسان بجنيف، كما لاقت هذه المبادرة ترحيباً أيضا من المفوضة السامية لحقوق الإنسان.

وقال وزير شؤون حقوق الإنسان إن الأمة العربية تواجه تحديا كبيرا في هذه المرحلة تتطلب تعزيز قيم التعاون والتعاضد والعمل المشترك والتعاوني وهو الغاية الأسمى لدى شعوب الدول العربية من المشرق إلى المغرب.

بلدية المنامة تشارك في مؤتمر منظمة العواصم والمدن الإسلامية بمكة

مدير عام البلدية: نتائج المؤتمر تؤسس مرحلة جديدة في خطط المنظمة

مدير عام بلدية المنامة يقدم درعاً تذكارياً للأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة.

شاركت بلدية المنامة في المؤتمر الثالث عشر لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية الذي أقيم تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حيث افتتح صاحب السمو الملكي الأمير منصور بن متعب بن عبدالعزيز آل سعود وزير الشئون البلدية والقروية السعودي أعمال المؤتمر الثالث عشر لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية في مكة المكرمة نيابة عن خادم الحرمين الشريفين، والذي تنظمه منظمة العواصم والمدن الإسلامية وتستضيفه أمانة العاصمة المقدسة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ١ إلى ٣ سبتمبر.

ويشكل المؤتمر حرص المنظمة على تحقيق التنمية المستدامة في العواصم والمدن الإسلامية والمحافظة على هويتها وتراثها، بالإضافة إلى اعتباره محطة مهمة تتيح لقادة المدن والعواصم الإسلامية فرصة التشاور والتحاور وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة من أجل النهوض بالعواصم والمدن الإسلامية، وقد حضر حفل الافتتاح عدد من كبار الشخصيات وكبار المسؤولين وممثلي البعثات الدبلوماسية العربية.

وقد ألقى صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة ورئيس هيئة تطوير مكة المكرمة والمشاعر المقدسة محاضرة عقب حفل الافتتاح حول رؤية سموه لمكة المكرمة ومستقبل تطويرها بعنوان (مكة الإنسان والمكان)، كما تم خلال المؤتمر تكريم أمناء العاصمة المقدسة في العهد السعودي من عام ١٣٤٣هـ حتى عام ١٤٣٤هـ، كما قام المهندس محمد بن أحمد آل خليفة مدير عام بلدية المنامة بتقديم درع تذكارية إلى صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة خلال زيارته لجناح معرض بلدية المنامة.

وقد أشار المهندس الشيخ محمد بن أحمد آل خليفة مدير عام بلدية المنامة في تصريح له إلى أنه تأتي مشاركة بلدية المنامة في المؤتمر بتوجيه من الدكتور جمعة بن أحمد الكعبي وزير شئون البلديات والتخطيط العمراني، حيث تم خلال أعمال افتتاح المؤتمر إعلان صاحب السمو الملكي الأمير منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشئون البلدية والقروية عن توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ال سعود باعتماد مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لدعم صمود المدن الفلسطينية ليشمل كل المدن والبلديات الفلسطينية الأعضاء في منظمة العواصم والمدن الإسلامية، مشيراً إلى أن مشروع خادم الحرمين الشريفين لدعم صمود المدن الفلسطينية يهدف إلى تطوير وتوسعة البنية التحتية لهذه المدن وصيانة وتجديد وتوسعة محطات تنقية مياه الشرب ومحطات توليد الكهرباء ومعالجة وتنقية مياه الصرف الصحي وتطوير وتوسعة المستشفيات ومراكز الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.

مؤكداً سعي المؤتمر العام الثالث عشر لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية الذي تستضيفه أمانة العاصمة المقدسة وتنظمه منظمة العواصم والمدن الإسلامية لمواكبة التطور الجاري للعواصم والمدن الإسلامية ولسكانها النفع والفائدة وتحقيق التنمية المتواصلة للمستوطنات البشرية، كما يجسد مدى حرص منظمة المدن والعواصم الإسلامية على تحقيق التنمية المستدامة في العواصم والمدن الإسلامية والمحافظة على هويتها وتعزيز وتطوير برامج بناء القدرات للمدن بما يواكب التطورات ويحقق لسكانها النفع والفائدة، مشيراً إلى أن المؤتمر يعمل على معالجة العديد من الجوانب البيئية وتأكيد حمايتها ومنع إلحاق الضرر بها والحث على عمارة الأرض وزراعتها والتعريف بالاحتياجات الأساسية والقضايا الأولية في التعامل مع البيئة وتبادل الخبرات وعرض أفضل الممارسات والتجارب التي تحقق العناية بالبيئة وتسهم في حمايتها، معرباً عن أمله أن يحقق المؤتمر الأهداف المرجوة منه منوهاً إلى أن نتائج المؤتمر ستكون لها انعكاسات إيجابية وستؤسس مرحلة جديدة في برامج وخطط المنظمة، ومثمناً الجهود المبذولة من المنظمة في تنظيم هذا المؤتمر، معرباً من جهته عن شكره وتقديره لأمانة العاصمة المقدسة على استضافتها لهذا المؤتمر.

وأوضح مدير عام بلدية المنامة في تصريحه إلى أن العالم الإسلامي قدم عدداً من النماذج الناجحة للإدارة المحلية والبلدية في تخطي العوائق والعمل على نمو وازدهار المدن وهناك الكثير والكثير من المدن العربية والإسلامية المشاركة في هذا المؤتمر ممن نجحت في قيادة التنمية بها ووصلت إلى أعلى مراتب التقدم والازدهار بين وصيفاتها العالمية مؤكدا أن عقد هذا المؤتمر العام في المدينة التي شهدت ولادة المنظمة قبل أكثر من ثلاثة عقود سيوفر للحضور والمشاركين فرص للوقوف والمراجعة وإعادة النظر لمسار المنظمة ومدى تحقيقها للأهداف التي أسست من أجلها كما يوفر منصة لإطلاق هوية متميزة للمدن والعواصم الإسلامية تتماشي مع عصر التقنية وازدهار العلم الذي نعيشه ويحافظ على الأسس الرئيسة لمدن إسلامية الروح والطابع معربا عن أمله أن يحظى هذا الموضوع بأولوية في لقاءات المؤتمر المتعددة خلال جلساته عبر اقتراح آليات وبرامج تعمل على تعزيز التعاون المشترك بين المدن والأعضاء في مجالات متخصصة وتحرص على خلق برامج ومنح لدعم المدن الأقل نموا.

كما أضاف مدير عام بلدية المنامة إلى أن مشاركة بلدية المنامة في المؤتمر والمعرض المصاحب له تهدف إلى عرض مجموعة من خططها الاستراتيجية المنبثقة من برنامج عمل الحكومة والرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ والتي تضفي إلى لبنة صرح التنمية الشاملة التي تشهدها المملكة، بالإضافة إلى إبراز دور بلدية المنامة وانجازاتها في المشاريع التطويرية والتجميلية والترفيهية التي تسهم في إثراء التنمية المستدامة.

من جانبه صرح المهندس نوفل عبدالقادر الكوهجي مدير إدارة الخدمات الفنية ببلدية المنامة والذي كان ضمن الوفد المرافق للمؤتمر بأن انعقاد المؤتمر العام الثالث عشر للمنظمة يأتي في مرحلة مهمة من تاريخ العواصم والمدن الإسلامية التي هي أحوج ما تكون إلى الحفاظ على هويتها وتراثها الإسلامي وسط تحديات العصر، حيث إن العالم يموج بالعديد من الأحداث والتطورات المتلاحقة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والبيئية والعمرانية وغيرها من التحديات وما يؤثر على حالة ووضع المدن في المدن والعواصم الإسلامية، معرباً عن أمله في أن تحقق هذه الدورة للمنظمة والتي تنطلق من مكة المكرمة المزيد من التطور في عمل المنظمة في ظل القيادة الرشيدة لحكومة المملكة العربية السعودية الشقيقة.

مؤكداً أن بلدية المنامة تحرص على العمل وفق خطة استراتيجية تنموية شاملة تستهدف في المقام الأول الارتقاء بجودة ومستوى خدماتها المقدمة للمواطنين والمقيمين، مشيراً إلى أن البلدية تعمل وفقاً للرؤية الاستراتيجية لوزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني «إنماء وتنمية» التي تهدف إلى تحقيق الإنماء الحضري المتوازن عبر تأسيس بنية إدارية متكاملة لتنفيذ المخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني، وتلبي طموحات الرؤية الاقتصادية للمملكة ٢٠٣٠.

إدارة المؤتمر تقنيًا

شهد المؤتمر في نسخته الثالثة عشرة كل أعمال تطويع التقنية الحديثة حيث تمت إدارة فعالياته إلكترونياً بالكامل بما يعزز المكانة الرفيعة التي وصلت إليها المملكة العربية السعودية، إلى جانب استغلال التقنية في إبراز الدور التنموي والحضاري الذي تشهده منطقة مكة المكرمة بشكل عام وأم القرى على وجه الخصوص في كل مناطق ومدن المملكة والمتابعة الشخصية والمستمرة من صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة لكل المشروعات التنموية بالمنطقة للرقي بالإنسان والمكان بها.

٣٠ منظمة دولية

شارك في المؤتمر ٥٠ شخصية يمثلون ٣٠ منظمة ومؤسسة إسلامية ودولية وصاحبه إقامة الندوة العلمية الدولية الحادية عشرة للمنظمة بعنوان: «تشريعات حماية البيئة من أجل تنمية مستدامة» ألقى خلالها ٤٢ بحثًا وشارك فيها ٢٥٠ شخصًا، علاوة على إقامة معرض بعنوان: «حماية البيئة ومنجزات بلديات العواصم والمدن الإسلامية».. إلى جانب عقد اجتماع المجلس الإداري للمنظمة وصندوق التعاون في دورته التاسعة والعشرين وكذلك توزيع جوائز المنظمة في دورتها التاسعة في مجالات التأليف والتحقيق والترجمة والبحث العلمي والمشروعات والخدمات البلدية، واعتماد توصيات لجنة التواصل الرقمي التي تهدف إلى تشجيع الأمانات والبلديات على تبادل الخبرات واستخدام تقنية المعلومات الحديثة في كل أعمالها الفنية والإدارية والمالية، بالإضافة إلى توقيع عدة اتفاقيات منها برتوكول تعاون بين المنظمة ومركز دراسات التراث العلمي بجامعة القاهرة لتقديم الدعم الفني وبرامج بناء القدرات لمنتسبي أمانات وبلديات ومجالس المحليات، وتوقيع مذكرة تفاهم بين المنظمة ومنظمة التحالف العالمي لتسهيل الوصول إلى البيئة والتقنية (جيتس) وتحقيق أعلى المعايير العالمية في مجالات التخطيط والإسكان وإدارة المدن والمرافق العامة.

كما تم خلال المؤتمر تفعيل التآخي بين العاصمة القدس الشريف وبين العواصم والمدن الإسلامية الأخرى المتآخية معها، بالإضافة إلى تكريم بعض أمناء العواصم والمدن الإسلامية الذين ساهموا في دعم المنظمة ونشاطاتها المختلفة، وسيتم تعميم توصيات المؤتمر لكل الأمانات والمدن الأعضاء للاستفادة منها وفقا لقوانين كل دولة.

الجدير بالذكر أن منظمة العواصم والمدن الإسلامية هي إحدى المنظمات المنتمية لمنظمة التعاون الإسلامي وتتخذ من مكة المكرمة مقراً لها وتنطلق لتحقيق جملة من الأهداف من أبرزها توثيق عرى المودة والإخاء والصداقة بين العواصم والمدن الأعضاء والحفاظ على هوية وتراث العواصم والمدن الأعضاء، ودعم وتنسيق وتوسيع نطاق التعاون بين العواصم والمدن الأعضاء والعمل على إيجاد وتطوير معايير وأنظمة ومخططات حضرية شاملة تخدم نمو وازدهار العواصم والمدن الأعضاء وذلك للارتقاء بواقعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي والعمراني، والعمل على الارتقاء بمستويات التنمية والخدمات والمرافق البلدية في العواصم والمدن الأعضاء، وتعزيز وتطوير برامج بناء القدرات للعواصم والمدن الأعضاء.

د. جمال صالح: احتضان المملكة لمقر المحكمة العربية لحقوق الإنسان يعد أكبر ضمان لهذه لحقوق

أكد النائب الدكتور جمال صالح عضو لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب بأن احتضان مملكة البحرين مقر المحكمة العربية لحقوق الإنسان بصورة دائمة يضيف إلى رصيد المملكة الحقوقي، وقال إن هذه الخطوة المهمة تعتبر مبادرة صادقة غير مسبوقة عربيا في سبيل ضمان حقوق الإنسان.

وأشار النائب الى أن اتخاذ المملكة مقرا دائما للمحكمة العربية لحقوق الإنسان يشكل دعما قويا وجادا لقضايا حقوق الإنسان بالعالم العربي ولجهود الجامعة العربية في هذا الشأن، الأمر الذي يبين مدى حرص مملكة البحرين على دفع وتطوير الجهود الرامية إلى تشجيع وحماية حقوق الإنسان إقليميا ودوليا، وذلك بالطبع يأتي انطلاقا من ثوابتها الوطنية الدستورية والقانونية.

وأضاف النائب بأن هذه المبادرة السامية بإنشاء مقر دائم للمحكمة العربية لحقوق الإنسان والتي لاقت قبولا وترحيبا كبيرا، إنما تبرز اهتمام مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى بضرورة مواكبة التطورات العالمية في مجال احترام وحماية حقوق الإنسان وصون كرامته وفقا للمعايير والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، وتبرز أيضا مدى استعداد المملكة لدعم آليات عمل الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

ومن الجدير بالذكر فإن إقرار إنشاء المقر الدائم للمحكمة العربية لحقوق الإنسان بالمملكة سوف يحدث نقلة نوعية في مجال حقوق الإنسان في المنطقة العربية أولا، بجانب المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، وهذا يجنب أي سلطة خارجية من الادعاء بضعف الدول العربية في مجال حماية حقوق الإنسان بشكل عام ومملكة البحرين بشكل خاص.

وأخيرا، فإن النائب يتطلع بقيام المحكمة العربية لحقوق الإنسان بدورها الكامل في صون حقوق وحريات الأفراد، عن طريق إنشاء فعاليات وأنشطة متنوعة وقيمة لنشر الوعي بدور هذه المحكمة، مضيفا إلى ذلك ضرورة توفير الدراسات العليا المتخصصة في مجال حقوق الإنسان، وإنشاء معاهد لتأهيل العاملين بها من القضاة وغيرهم في سبيل إنجاح عمل المحكمة وقيامها بدورها المهم بتميز وعلى أكمل وجه.

د. جمال صالح.

وبذلك سوف يسهم ذلك في تطوير النظام الإقليمي العربي لحقوق الإنسان والارتقاء به إلى مستويات بعض دول العالم المتقدمة، وفي إقليم مملكة البحرين ثانيا، حيث إن هذه المحكمة سوف تكمل منظومة حقوق الإنسان في مملكة البحرين

جانب من اللقاء.

بابكو تسعى للاستفادة من التقنية اليابانية

استقبل المهندس عادل خليل المؤيد رئيس مجلس إدارة بابكو الرئيس التنفيذي بالوكالة صباح أمس جيكي سومي سفير اليابان لدى مملكة البحرين خلال زيارته لمقر شركة بابكو بالعوالي.

وخلال الاجتماع المشترك تطرق الجانبان إلى متابعة نتائج وتوصيات الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الياباني مؤخراً إلى مملكة البحرين، وتوجيهات الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية الوزير المختص بشئون النفط والغاز بمتابعة نتائج هذه الزيارة.

واستعرض الجانبان عدداً من أوجه التعاون المشترك في مجالات النفط والطاقة وسبل تنميتها وتطويرها. وناقش الجانبان سبل التعاون الفني في مجالات الإنتاج والاستكشاف. وفي هذا الصدد، أعرب المهندس عادل خليل المؤيد رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي بالوكالة عن شكره وتقديره للسفير الياباني لزيارة بابكو وأكد اعتزاز شركة بابكو بهذه الزيارة، مشيدا بالخبرة اليابانية ومكانتها المرموقة بين الصناعات العالمية الرائدة.

وأعرب عن تطلعه نحو مزيد من آفاق التعاون المشترك من أجل الارتقاء بطموحات القطاع الصناعي في تلبية احتياجات وتطلعات مملكة البحرين واليابان.